موسكو وأنقرة: تعاون استراتيجي وتناقضات جوهرية

(السياسة الدولية، العدد ٢١٩، يناير ٢٠٢٠)

د. نـورهان الشيـخ*

رغم العداء التاريخى بين روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية الذى أمتد لقرون من التنافس والصراع لبسط الهيمنة والنفوذ، والحروب الممتدة بينهما منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين، استطاعت كل من روسيا وتركيا بدء صفحة جديدة من التعاون التقنى والاقتصادى مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم فى روسيا عام ٢٠٠٠، وما أعقبه من وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ إلى السلطة فى تركيا والتوجهات الجديدة التى طرحها آنذاك والمعروفة بـ "صفر مشاكل" مع دول الجوار التركى المباشر وغير المباشر ومنها روسيا.

وقد أثمرت لقاءات القمة بين البلدين حتى عام ٢٠١٥ والتى كان من أبرزها زيارات الرئيس الروسى لتركيا أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٢، وديسمبر ٢٠١٤ وزيارات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان المتكررة لروسيا حتى سبتمبر ٢٠١٥، إلى طفرة فى التعاون الاقتصادى والتقنى بين البلدين، وتضمن ذلك التبادل التجارى الذى قفز إلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٣، والسياحة الروسية إلى تركيا والتى بلغت ٤ مليون سائح سنوياً.

ولكن رغم المصالح المتبادلة وبرجماتية الطرفين الروسى والتركى، والحاجة الموضوعية الى التعاون الإقتصادي والتقنى فإن العلاقات بين موسكو وأنقرة لم تخلو من تناقضات جدية. فقد خيم الفتور على العلاقات الروسية التركية في ظل الخلافات القائمة بين الجانبين حول مجموعة من الملفات والقضايا منها تلك المتعلقة بمنطقة القوقاز وتباعد المواقف من الصراع حول ناجورنو قاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، وتضارب المواقف المتعلقة بالسياسة الداخلية تجاه الشيشان فى روسيا والأكراد فى تركيا، ومشكلة المضائق التركية المستمرة منذ قرون، والخلافات في السياسة البلقانية والقضية القبرصية، فضلاً عن الاختلافات في سياق إستراتيجيات حلف شمال الأطلسى (الناتو) التى تعد تركيا من أقدم وأهم أعضائه منذ انضمامها للحلف عام ١٩٥٢، إلى جانب كون تركيا ركيزة أساسية فى مشروعات الطاقة التى تدعمها الولايات المتحدة

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وتهدف من خلالها إلى تحجيم النفوذ الروسى المتزايد فى سوق الطاقة العالمى وخاصة السوق الأوروبى من خلال مشروعات تنافسية لروسيا.

وتظل الأزمة السورية هى الهوة التى باعدت بين البلدين، والحجر العثرة التى لجمت من التعاون والتفاهم بينهما لسنوات. فقد أكدت الأزمة السورية استمرار تركيا كأحد أذرع تنفيذ السياسة الأمريكية فى المنطقة والتى تتناقض فى ملفات ومواضع هامة مع المصالح الروسية وتتضمن تهديداً للأمن القومى الروسي فى حالات عدة. فالسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط تنطلق من أولوية الاستقرار فى المنطقة باعتبارها جوار شبه مباشر لروسيا، وحالة عدم الاستقرار بها تهدد المصالح والأمن الروسيين. ورغم أن أردوجان أدعى عند وصوله إلى السلطة بأنه يهدف إلى "تصفير" المشاكل والتصرف بإيجابية وإقامة تعاون بناء مع دول الجوار، فإن السياسة التركية جاءت مناقضة لذلك تماماً وأدت إلى تأجج الصراع وإشاعة عدم الاستقرار فى عدد من الملفات الإقليمية الحيوية بالنسبة لروسيا وفى مقدمتها الملف السورى. فقد احتضنت تركيا المعارضة السورية السياسية والمسلحة، وحولت أراضيها إلى مراكز لتجميع وإيواء وتدريب وتمويل وتسليح وتهريب المجموعات الإرهابية المسلحة، بما في ذلك تنظيم "القاعدة" بشكل أساسي و"جبهة النصرة" وغيرها من التنظيمات الإرهابية، والسماح لها بدخول الأراضي السورية، مما شكل تهديداً لأمن روسيا والمنطقة ككل، خصوصاً في ظل إصرار أردوجان على إسقاط النظام السوري وتجاهل الحل السلمي للأزمة.

وجاءت حادثة إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية فى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ لتهوى بالعلاقات بين البلدين إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر المتصاعد. ورغم تأكيد تركيا أن الطائرة الروسية اخترقت مجالها الجوى وإنها قامت بتحذيرها، وأن إسقاطها كان دفاعاً عن سيادتها وحدودها، فقد اعتبر الرئيس بوتين الحادث "طعنة في الظهر"، وعلى الفور أصدر مرسوماً تضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الموجعة لتركيا من أبرزها حظر استيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وحظر العمليات التجارية والاقتصادية المرتبطة بذلك، ومنع الشركات التركية من ممارسة أى نشاط داخل روسيا، ومنع استخدام الأيدى العاملة التركية، وإيقاف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع تركيا، وكذلك وقف رحلات الطيران التجاري، وحظر الرحلات السياحية الروسية لتركيا وتشديد الرقابة على تلك القادمة منها. كما أعلن الرئيس بوتين أن روسيا لن تبرم عقودا جديدة في قطاع البناء مع أنقرة، الذي كان يعمل فيه زهاء ٣٠٠ شركة تركية تبلغ قيمة عقودها بروسيا نحو ٥٠ مليار دولار.

إلا إن محاولة الإنقلاب على أردوجان فى يوليو ٢٠١٦ مثلت نقطة تحول مفصلية فى العلاقات الروسية التركية، فقد أدى تدهور العلاقات التركية الأمريكية على خلفية اتهام أردوجان لواشنطن بالضلوع فى محاولة الانقلاب ضده، وكذلك التدهور فى علاقة أنقرة بالاتحاد الأوروبى نتيجة الانتقادات التى وجهها الأخير للإجراءات التى اتخذها أردوجان والتى مثلت انتهاك صارخ للحقوق والحريات فى تركيا، إلى عزلة تركيا دولياً ومحاولة أردوجان كسر هذه العزلة بإعادة الدفء للعلاقات مع موسكو. واستطاع البلدين إعادة إطلاق العلاقات بينهما عقب اعتذار أردوجان لروسيا عن الحادث وزيارته لموسكو فى أغسطس ٢٠١٦، ورغم حادث اغتيال السفير الروسى فى أنقره فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٦، فقد شهدت السنوات الثلاث الماضية طفرة فى العلاقات الروسية التركية وفى التعاون التقنى والاقتصادى والعسكرى الذى وصل إلى مستويات استراتيجية فى إطار تفاهم سياسى عام اتسمت به العلاقات بين البلدين.

ولقد أثار التطور فى العلاقات بين موسكو وأنقرة وقدرة البلدين على إدارة التناقضات فيما بينهم وصياغة تفاهمات هامة حول مدى واسع من القضايا، وتجاوز الأزمات بينهما، ودفع التعاون الاستراتيجى فى مجالات حيوية ومنها المجال العسكرى، العديد من التساؤلات لدى الساسة والمحللين حول هذه التفاهمات وهل هى تكتيكية أم استراتيجية، والأهم حول مستقبلها وإمكانية استمرارها وتطورها من عدمه.

وتتضافر مجموعة من العوامل التى تكفل استمرار التفاهمات والتعاون الاستراتيجى بين موسكو وأنقرة خلال الفترة القادمة. **أولها**، برجماتية القيادة فى البلدين وقناعتهما بحيوية استمرار التفاهمات بينهما، وتعظيم المصالح فى إطار من المنافع المتبادلة، والوصول لحلول وسط بشأن القضايا الخلافية، وتقديم تنازلات تكتيكية مقابل مكاسب استراتيجية بعيدة المدى، وبناء شراكات اقتصادية وتقنية "مستقرة" لا تتأثر بأى تطورات داخلية، ولا تختلط فيها الأوراق.

فى هذا السياق أكد البلدان عزمهما مواصلة التعاون الاستراتيجى والتنسيق بشأن الملف السورى فى الإطار الثلاثى الذى يضم أيضاً إيران فيما بات يُعرف بمسار أستانا الذى يعقد على مستويات مختلفة أهمها القمة الثلاثية بين زعماء الدول الثلاث، روسيا وتركيا وإيران، بالتناوب بينهم، والتى كان أولها قمة سوتشى فى نوفمبر ٢٠١٧. وقد ساعدت التفاهمات الروسية التركية فى إطار مسار أستانا على إعادة الاستقرار فى سوريا إلى حد بعيد، وقد كان الاتفاق الخاص بمناطق خفض التصعيد الأربعة فى سوريا، والتى ضمت شمال سوريا والغوطة الشرقية وشمالي ريف حمص وجنوب سوريا في المناطق المحاذية للحدود الأردنية خطوة هامة لتمكين الجيش السورى وتضييق الخناق على الارهابيين لتصفيتهم تماما.

ومازال التنسيق مستمر بين البلدين بشأن العمليات فى إدلب فى إطار الاتفاق الروسى التركى الذى تم التوصل إليه فى سبتمبر ٢٠١٨، والذى جعل أنقرة ونقاط المراقبة التركية فى إدلب الضامن لعدم التصعيد من جانب الجماعات الارهابية، وعكس تفهماً من الجانب الروسى للقلق الذى أبدته تركيا ومعارضتها صراحة بدء العمليات فى إدلب مطلع سبتمبر ٢٠١٨ خوفاً على حلفائها فى إدلب وخشية من نزوح الآلاف منهم باتجاهها باعتبارها المنفذ والحليف الوحيد لهم. وفى ١٦ سبتمبر ٢٠١٩ انعقدت في أنقرة القمة الخامسة لرؤساء الدول الضامنة لاتفاق أستانا بمشاركة الرئيس بوتين ونظيريه التركي والإيرانى، وتركزت المباحثات على تشكيل اللجنة الدستورية السورية ومكافحة الإرهاب في إدلب والحفاظ على وحدة الأراضي السورية ومستقبل مناطق شرق الفرات والوجود العسكري الأمريكي.

أعقب ذلك القمة الروسية التركية فى ٢٢ أكتوبر والتى شهدت التوصل لتفاهم شامل يؤسس لمرحلة جديدة على ضفتي نهر الفرات بالشمال السوري، ويشمل مناطق السيطرة التركية خلال عملية نبع السلام بين رأس العين وتل أبيض بالإضافة إلى مناطق تل رفعت ومنبج. وتم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة وقمة كانت الأطول مدة بين الرئيس بوتين وأردوجان. وقد أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أن مذكرة التفاهم التي توصل إليها الرئيس بوتين ونظيره التركي "أوقفت تقدم تركيا في سوريا وإراقة واسعة للدماء". وقد تضمن الاتفاق ١٠ بنود، هى:

١. تأكيد الجانبين على التزامهما بالحفاظ على الوحدة الإقليمية والسياسية لسوريا وعلى حماية الأمن الوطني لتركيا.
٢. التصميم على محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتعطيل المشاريع الانفصالية في الأراضي السورية.
٣. يتم في هذا الإطار الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة عملية نبع السلام الحالية، التي تغطي تل أبيض ورأس العين بعمق ٣٢ كم.
٤. تأكيد الطرفان على أهمية اتفاقية أضنة، وتسهيل روسيا تنفيذ هذه الاتفاقية في ظل الظروف الحالية.
٥. دخول الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري إلى الجانب السوري من الحدود السورية التركية خارج منطقة عملية نبع السلام اعتبارا من الساعة الثانية عشر ظهرا يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩، بغية تسهيل إخراج عناصر "ي ب ك"، حزب العمال الكردستانى، وأسلحتهم حتى عمق ٣٠ كم من الحدود السورية التركية،

وينبغي الانتهاء من ذلك خلال ١٥٠ ساعة. في تلك اللحظة، يبدأ تسيير دوريات تركية وروسية مشتركة غرب وشرق منطقة عملية "تبع السلام" بعمق ١٠ كم، باستثناء مدينة القامشلي.

٦. يتم إخراج جميع عناصر "ي ب ك" وأسلحتهم من منبج وتل رفعت.

٧. يتخذ الجانبين الإجراءات اللازمة لمنع تسلل العناصر الإرهابية.

٨. يتم إطلاق جهود مشتركة لتسهيل العودة الطواعية والآمنة للاجئين.

٩. يتم تشكيل آلية مشتركة للرصد والتحقق لمراقبة وتنسيق تنفيذ هذه المذكرة.

١٠. يواصل الجانبان العمل على إيجاد حل سياسي دائم للنزاع السوري في إطار آلية أستانا، ويدعمان نشاط اللجنة الدستورية.

ثانيها، المصالح المشتركة والتعاون الاستراتيجى فى قطاعات حيوية للبلدين فى مقدمتها قطاع الطاقة حيث يحظى خط "السيل التركى" بأهمية استراتيجية بالنسبة لكليهما وخاصة روسيا. إن جوهر أمن الطاقة والأمن القومى الروسى يقوم على الحفاظ على مكانة روسيا كأكبر منتج ومصدر للنفط والغاز فى العالم، والمشاركة فى شبكات نقل الطاقة التى تمثل بدائل محتملة أو منافسة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا من خلال الاستثمارات المشتركة. يتزامن هذا مع تطلع تركيا لأن تصبح دولة عبور رئيسية "Hub" لنقل الطاقة من مناطق بحر قزوين والقوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا، وأبرزها خط "باكو – تبليسى – جيهان" لنقل النفط من أذربيجان إلى أوروبا عبر ميناء جيهان التركى، والذي بدأ يضخ النفط إلى الأسواق العالمية في مايو ٢٠٠٦، وانضمت كازاخستان فى نفس العام للخط لنقل نفطها إلى الأسواق العالمية، ومشروع "تاناب" الذى يتضمن إقامة خط أنابيب عابر للأناضول لنقل الغاز الأذري إلى أوروبا عبر تركيا.

فى هذا الاطار، شهد التعاون الروسى التركى فى مجال الطاقة طفرة واضحة حيث تمد روسيا تركيا بحوالى ٦٠% من احتياجاتها من الطاقة، كما تعتبر تركيا معبر رئيسى للغاز الروسى المتجه إلى أوروبا. وإلى جانب "الخط الغربي" لنقل الغاز الروسى عبر أوكرانيا ورومانيا وبلغاريا، وخط انابيب الغاز العابر للبحر الأسود "السيل الازرق" الذى تم افتتاحه في عام ٢٠٠٥، وأنبوب النفط "سامسون– جيهان" الذى يمر من شمال تركيا الى جنوبها التفافا على مضيقي البوسفور والدردنيل، لينقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود الى الاسواق الاوروبية، تم تدشين مشروع "السيل التركى". وكان الرئيس بوتين قد شارك فى الدورة رقم ٢٣

لمؤتمر الطاقة العالمى بأسطنبول فى أكتوبر ٢٠١٦، وتم على هامش المؤتمر توقيع الاتفاقية الخاصة بمشروع "السيل التركى" لنقل الغاز الروسى إلى أوروبا، وللمشروع أهمية خاصة لروسيا حيث يمكنها من تجاوز العقوبات الغربية فى هذا المجال والتى أدت إلى وقف مشروع "السيل الجنوبى" الذى كانت تعول عليه.

ويتضمن "السيل التركي" خطي أنابيب لضخ الغاز من روسيا إلى تركيا وبعض دول أوروبا عبر قاع البحر الأسود والأراضي التركية، وتبلغ قدرته الإجمالية ٣١.٥ مليار متر مكعب سنويا حيث تبلغ طاقة كل أنبوب ١٥.٧٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا. وسيغذي خط الأنابيب الأول، الذي يصل طوله إلى ٩٣٠ كيلومترا، تركيا، بينما من المقرر أن يلبي الخط الثاني، الذي يعبر الأراضي التركية وصولا إلى حدودها من دول الجوار بطول ١٨٠ كيلومترا، احتياجات دول شرق وجنوب أوروبا. وقد أعلنت شركة "غازبروم" الروسية فى ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ عن ملء خطي الأنابيب في مشروع "السيل التركي" بالغاز، بدءا من المنشآت الساحلية في مدينة أنابا وصولا إلى جناح الاستقبال في بلدة قيبكوي على شواطئ تركيا وقرب انتهاء الأعمال التمهيدية التشغيلية لإطلاقه نهاية العام، ويتدفق الغاز بواسطة الخط الأخر عبر بلغاريا إلى صربيا قبل حلول مايو ٢٠٢٠. وبعد إتمام المشروع بشكل كامل ستتحول تركيا إلى نقطة إرتكاز و"Hub" لضخ الغاز الروسي إلى أوروبا. وأعلن مساعد الرئيس التركي أن الرئيس بوتين يخطط لزيارة تركيا خلال الأسبوع الأول من شهر يناير المقبل بمناسبة إتمام العمل على مشروع السيل التركي.

يضاف إلى هذا اتفاق البلدين على تشييد محطة "أكويو" للطاقة النووية فى تركيا، والتى أعطى الرئيسان بوتين وأردوجان الإذن ببدء أعمال البناء فيها عبر جسر تلفزيوني يوم ٣ أبريل ٢٠١٨، واعتبر الرئيس بوتين أن محطة "أكويو" الكهروذرية مشروع طاقة رئيسي بين البلدين، وأن روسيا ستستخدم في بناء المحطة نفس التقنية المستخدمة في روسيا، وأن المحطة ستكون آمنة وصديقة للبيئة. وأشار إلى أهمية المشروع بالنسبة لتركيا، التي ستدخل بفضله عصر الطاقة النووية، وبدوره وصف أردوجان الحدث بالتاريخي. وبدأت شركة "روس أتوم" فى بناء المحطة في مدينة مرسين بتركيا جنوبي البلاد، ومن المقرر دخول أول مفاعلات المحطة حيز التشغيل عام ٢٠٢٣، بمناسبة الذكرى المئوية للجمهورية التركية. ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في تركيا، ويتضمن بناء ٤ مفاعلات تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل منها ١٢٠٠ ميغاواط بتكلفة ٢٠ مليار دولار، ويتم تنفيذ المشروع بناء على عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOO)، ويتلقى ٢٠٠ من الأتراك التدريب بروسيا فى هذا المجال.

يضاف إلى ما تقدم الشراكة التجارية بين البلدين حيث بلغ التبادل التجاري بين موسكو وأنقرة ٢٥.٧ مليار دولار عام ٢٠١٨، لتصبح روسيا ثانى أكبر شريك تجارى لتركيا، والأخيرة أكبر خامس شريك تجاري لروسيا. وتستهدف البلدان زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً يساعد على ذلك توقيع موسكو وأنقرة، يوم ٨ أكتوبر ٢٠١٩، لاعتماد عملتي البلدين الروبل والليرة في المدفوعات والتسويات بينهما، أي أن البلدين تخليا عن الدولار في التجارة بينهما. كما يسعى الاتفاق لربط البنوك والشركات التركية بالنسخة الروسية من نظام سويفت للمدفوعات وتعزيز البنية التحتية في تركيا بما يسمح باستخدام بطاقات "مير" الروسية، التي صممتها موسكو كبديل لبطاقات "ماستر كارد" و"فيزا". وتعمل روسيا على تقليص اعتمادها على الدولار، وفي هذا الإطار تقوم بتقليص نصيب العملة الأمريكية في احتياطياتها الدولية، وذلك بسبب سياسة العقوبات التي تنتهجها واشنطن، وقامت موسكو بزيادة حصة الذهب واليوان واليورو على حساب الدولار.

من ناحية أخرى، تحظى تدفقات السياحة الروسية بأهمية خاصة لتركيا حيث تصدر المواطنون الروس قائمة السياح الأكثر توافدا على تركيا خلال عام ٢٠١٨، وفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة الثقافة والسياحة التركية، فقد بلغ عدد السياح الأجانب الذين زاروا تركيا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضى ٣٢ مليون سائح، جاء في المرتبة الأولى السياح الروس بعدد بلغ ٥ ملايين و ١٢٠ ألفا و ٥٩٩ سائحا، وبزيادة مئوية تقدر بـ ١٦.٠٩%.

ثالثها، التوجه بحزم لتطوير التعاون العسكرى الاستراتيجى بين البلدين رغم الضغوطات الأمريكية، فقد بدأت الولايات المتحدة، يوم ١٧ يوليو الماضي، وردا على إصرار تركيا على إتمام صفقة شراء منظومات "إس-٤٠٠" بموجب عقد أبرم عام ٢٠١٧ بين روسيا وتركيا، تعليق مشاركة الأخيرة في برنامج المقاتلات "إف-٣٥"، معتبرة أن موقف أنقرة سيضر التعاون بين البلدين، وهددت بفرض عقوبات على الجانب التركي وفقا لقانون "كاتسا" الخاص بمواجهة خصوم الولايات المتحدة، في حين رفضت تركيا تقديم أي تنازلات. فقد واصلت روسيا وتركيا التعاون في هذا المجال وأعلنتا، يوم ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، عن اكتمال عملية تصدير الدفعة الثانية من منظومات الصواريخ الروسية للدفاع الجوي من طراز "إس-٤٠٠" إلى الجانب التركي. وكشف ألكسندر ميخييف، المدير العام لشركة "روس أبورون أكسبورت" الروسية، يوم ٢٦ نوفمبر أن تركيا تفاوض بلاده على شراء فوج إضافي من صواريخ "إس-٤٠٠" بعدما أكملت هذا العام عقد توريد أربع بطاريات منها إلى تركيا بقيمة ٢.٥ مليار دولار. وأفادت وسائل إعلام تركية ودولية يوم ٢٥ نوفمبر أن الجيش التركي بدأ في إجراء اختبارات يومي ٢٥ و٢٦ نوفمبر

للطائرات المقاتلة "إف – ١٦" الأمريكية وطائرات أخرى، على ارتفاعات مختلفة على رادارات صواريخ "إس –٤٠٠" في المجال الجوي لمنطقة أنقرة.

وعقب زيارته لواشنطن فى ١٣ نوفمبر أكد الرئيس التركي أن بلاده لا يمكنها التخلي عن منظومات "إس–٤٠٠" الروسية للدفاع الجوي لصالح مثيلاتها الأمريكية من طراز "باتريوت". وأنه "يريد أن تكون الولايات المتحدة وروسيا صديقتين لتركيا، ويسعى إلى تحقيق هذه الغاية". فى حين اعتبر ترامب إن "شراء تركيا للمعدات الروسية المتطورة تكنولوجيا مثل "إس–٤٠٠" يمثل تحديات جدية بالنسبة للولايات المتحدة"، وأعرب عن أمله في أن يتمكن البلدان من حل هذه المسألة، ولكنه أكد أن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا جيدة، ووصف نظيره التركي بأنه رجل "محترم جدا" في المنطقة، وأن تركيا "حليف رائع" في الناتو، مشيدا بزيادتها النفقات الدفاعية لتصل إلى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أشاد بجهود تركيا في محاربة تنظيم "داعش"!، مؤكداً أن التحالف بين الولايات المتحدة وتركيا مهم بالنسبة للناتو والشرق الأوسط بأسره، وعرض على نظيره التركي صفقة تجارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار، للالتفاف على العقوبات التي توعدت بها واشنطن بسبب صفقة صواريخ "إس–٤٠٠" الروسية.

لقد إنطلقت العلاقات الروسية التركية على أساس من مصالح استراتيجية هامة وحيوية للبلدين، وسوف يستمر التعاون بينهما ويتطور طالما استمرت المنافع المتبادلة قائمة، فليس هناك عدو دائم ولا صديق دائم فى عالم السياسة وإنما هناك مصالح تحدد من هم الأصدقاء والخصوم.

www.gazprom.ru

خريطة لمسار "السيل التركي"